S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3116
19 September 1992

ARABIC

UN LIBRARY
SEP 21 1992
UN/SA COLLECTION

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم السبت ، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٢/٥٥

الرئيس:	السيد أيالا لاسو	(إكوادور)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	بلجيكا	السيد نوتردام
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	زمبابوي	السيد ممبنغيفوي
	الصين	السيد لي داويو
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد بيفيرو
	المغرب	السيد السنوسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	النمسا	السيد هوهنفلنر
	الهند	السيد غاريخان
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد واطسن
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

92-61177 ١٨٨٨ك(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24570

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . يجتمع مجلس الامن بناء على التفاهم الذي توصل إليه أعضاؤه أثناء مشاوراتهم السابقة .

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/24570 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته بلجيكا وفرنسا والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية .

أفهم أن المجلس على استعداد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . ما لم أسمع اعتراضا ، سأعتبر أن هذه هي الحال .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت ، أعطي الكلمة لاعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن وفد الاتحاد الروسي على استعداد لتأييد مشروع القرار الذي اتفق عليه أعضاء مجلس الامن خلال مشاوراتهم على أساس حقيقة أن الرأي السائد لدى المجتمع الدولي هو أنه ما من جمهورية من الجمهوريات التي ظهرت مكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة يمكنها أن تطالب بعضوية مستمرة تلقائية في الامم المتحدة .

إننا نوافق على أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، مثل جمهوريات يوغوسلافيا السابقة الاخرى ، سيكون عليها أن تطلب عضوية الامم المتحدة ، وسنؤيد ذلك الطلب .

في الوقت نفسه ، لم نتمكن من الموافقة على الاقتراح الذي تطرحه بعض الدول بأن تستبعد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، رسميا أو بالامر الواقع ، من عضوية الامم

المتحدة . ونحن مقتنعون بأن ذلك القرار من شأنه أن تكون له نتائج سلبية بالنسبة إلى عملية التسوية السياسية للأزمة اليوغوسلافية ، كما أن من شأنه أن يقطع قنوات الاتصال بين منظمتنا وبلغراد . ومن شأنه أن يكون غير مثمر أيضا فيما يتعلق بمؤتمر لندن ، لأن الأمم المتحدة - ومن خلال الأمين العام - من بين الذين يقودون تلك العملية .

إن الحل الوسط الذي تُوُصِّل إليه - بأن يكون على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ألاّ تشارك في أعمال الجمعية العامة - قد يبدو غير مرضٍ للبعض . وبصراحة ، كنا نفضل عدم اللجوء إلى ذلك التدبير للتأثير على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، لأنها حتى دون هذا التدبير تخضع بالفعل لضغط كافٍ من المجتمع الدولي في شكل جزاءات اقتصادية . لكننا وجدنا أنه من الممكن الموافقة على هذا التعبير عن الإدانة من جانب المجتمع العالمي على أساس فهم أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يجب عليها ، بغية الإسهام الكامل في حل المشاكل العالمية التي تناقش في الجمعية العامة ، أن تتخذ كل التدابير الممكنة لتحقيق الوقف المبكر للصراع الدائر بين الأشقاء في منطقتها . ويجب عليها أن تتعاون بشكل فعال في تعزيز التصالح والتعاون الوطنيين بين مختلف المجموعات العرقية .

وفي الوقت نفسه ، إن القرار بتعليق اشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعمال الجمعية العامة لن يؤثر بأي حال من الأحوال على إمكانية اشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعمال أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن . ولن يؤثر على إصدار الوثائق لها ، أو على أداء بعثة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الدائمة لدى الأمم المتحدة أو على إبقاء اللافتة التي تحمل اسم يوغوسلافيا في قاعة الجمعية العامة والقاعات التي تجتمع أجهزة الجمعية فيها .

وموجز القول ، بما أن قرار مجلس الامن لا ينص على طرد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من الامم المتحدة ، فإن التدابير المتخذة تجاهها يجب أن لا تتجاوز حدود القرار الذي نحن بصدد اتخاذه اليوم .

ونرجو أن تفهم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قيادة وشعبا قرار الامم المتحدة هذا على نحو صحيح بوصفه نداء ملحا موجها إليها من جانب المجتمع الدولي لتبذل قصارى جهدها لتحقيق تسوية سلمية مبكرة للصراع .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لوفدي شاغلان إزاء مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24570 ، أحدهما مضموني والآخر دستوري .

إننا نشعر بقلق بالغ حيال الاثر الذي سيتركه قرار ، كالمقترح في مشروع القرار ، على عمل ، بل على مصير ، قوة الحماية التابعة للامم المتحدة . لقد سخّر المجتمع الدولي موارد مالية وبشرية هائلة لهذه العملية التي وضع الامين العام ، بمساعدة السيد سايروس فانس ، تفاصيلها بدقة بالغة .

لقد أشار الامين العام في عدد كبير من تقاريره إلى أن تعاون جميع الاطراف المعنية لا غنى عنه في نجاح قوة الحماية التابعة للامم المتحدة ، وهذا هو الحال بالنسبة لاية عملية أخرى من عمليات حفظ السلام . والاثر العملي لمشروع القرار على موقف طرف واحد على الاقل من الاطراف المعنية حيال قوة الحماية التابعة للامم المتحدة لا يحتمل ، برأي وفدي ، أن يكون مفيدا ، على أقل تقدير ، لان قوة الحماية التابعة للامم المتحدة عملية لا تدخل في إطار الفصل السابع ، على الاقل بالنسبة لكرواتيا . وإننا ، في الواقع ، قد نعرّض عملية صنع السلم وحفظ السلم بأسرها للخطر في يوغوسلافيا السابقة .

وفيما يتعلق بالجانب الدستوري ، دأب وفدي على ضمان اتساق جميع إجراءات المجلس مع أحكام الميثاق . وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها حفظ هيبة هذا الجهاز الهام ومصداقيته . هناك أحكام محددة في الميثاق تتصل بالعضوية في المنظمة . وإن مسائل العضوية وحقوق وامتيازات المشاركة مسائل ذات أهمية أساسية .

وهذا يجعل التقيد بأحكام الميثاق ضروريا للغاية . إن مشروع القرار ، برأي وفدي ، عائب من وجهة النظر هذه . فهو لا يتمشى مع المادة الخامسة ولا مع السادسة من الميثاق ، وهما المادتان الوحيدتان اللتان تتناولان المسألة التي يرمي مشروع القرار إلى معالجتها .

إن مجلس الامن مخوّل بمقتضى الميثاق أن يوصي بتعليق عضوية دولة أو طردها . ولم يمنح الميثاق السلطة لمجلس الامن لان يوصي الجمعية العامة بسحب مشاركة دولة ما في الجمعية العامة أو تعليقها . هذه السلطة من اختصاص الجمعية العامة ، وهي لا تحتاج إلى أية توصية من هذا القبيل من مجلس الامن . وفي الواقع ، ليس هناك التزام قانوني على الجمعية العامة بالبت في أية توصية من هذا النوع ، مثلما أن مجلس الامن ليس ملزما قانونا بالتقيد بتوصيات الجمعية العامة .

لهذه الاسباب ، لن يتمكن وفدي من تأييد مشروع القرار .

السيد ممبينغيفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرى وفدي أن المبادئ التي تحكم قبول الدول في عضوية الامم المتحدة أو تعليق عضويتها أو طردها منها مبينة بصورة واضحة لا لبس فيها في المواد الرابعة والخامسة والسادسة من الميثاق . وقد رأينا على الدوام أن هذه المبادئ ، عندما يتعلق الامر بالعضوية والمشاركة في المنظمة ، ينبغي أن تطبّق تطبيقا متسقا سعيا إلى تحقيق العالمية التي وضعها الآباء المؤسسون للامم المتحدة نصب أعينهم عندما صاغوا هذه الاحكام .

وفي حالة تفكك الدول ، مثل الحالة الراهنة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ، كانت لكل حالة خصائص فريدة اعتبرت في الماضي دخيلة على مسألة العضوية في الامم المتحدة . وإنني أشير هنا إلى مسائل مثل خلافة الاجزاء المكونة للدولة التي أعيد تشكيلها أو التي تغيرت حدودها . لقد نشأ عدد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة نتيجة لتفكك سلمي ، ولكن ، في بعض الاحيان ، نتيجة تفكك عنيف للتشكيلات السابقة . لم يحدث في السابق أن أثيرت مسألة الخلافة هنا . وهذا أمر لا يثير الدهشة حيث أن الميثاق لا ينص أبدا على أن حسم مسائل الخلافة شرط من شروط العضوية في الامم المتحدة .

في العام الماضي رحّبت زمبابوي ترحيبا غير مشروط بسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ، وهي ثلاث من الجمهوريات الست التي كانت تشكل فيما مضى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية . وأيّدت زمبابوي قبول هذه الجمهوريات في الامم المتحدة مع الاعتقاد الراسخ بأن من الإنصاف أن تتشاطر جميع الجمهوريات المكوّنة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة العضوية في هذه الهيئة العالمية وتحتل كل واحدة منها مقعدا في الجمعية العامة .

ومما يبعث على الاسى العميق لوفدي أن مشروع القرار المعروض علينا يسعى إلى أن يحرم اثنتين من جمهوريات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ، تشكلان الآن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، من حقهما في المشاركة في أعمال الجمعية العامة .

علاوة على ذلك ، يخال للمرء أن أبسط مبادئ الإنصاف تفرض أنه عندما يُقْدم المجلس على اتخاذ قرار بالغ الخطورة والاهمية كهذا بالنسبة لمصير دولة ما ، يجب على الاقل أن تتاح لتلك الدولة الفرصة لشرح موقفها . ومع أن مشروع القرار يوحي بدعوة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى طلب العضوية ، لا يبدو أن هناك نية لقبولها على نفس الاساس الذي قبلت عليه الجمهوريات الاخرى في المنظمة .

ومن المهم أن نعي مشروع القرار المعروض علينا لا يشير إلى أي من أحكام الميثاق التي يتخذ هذا الإجراء بموجبها . لقد كان التقيد الصارم بأحكام الميثاق على الدوام مصدر حماية للدول الصغيرة ، وإن التجاهل المتزايد لاحكام الميثاق أو تحريفها يثير قلقنا البالغ . ويبدو لنا أن أحكام الميثاق تُتجاهل بشكل متسق أو تطبّق بشكل انتقائي في مداولات مجلسنا . وقد حذّر وفدي في مناسبات سابقة من الميل إلى مساواة تصويت الاغلبية في هذا المجلس على أنه يشكل قانونا دوليا . إن هذه النزعة ستؤدي لا محالة إلى تقويض هيبة مجلس الامن وسلطته المعنوية .

أخيرا ، ما فتئت زمبابوي تعتقد أن مجلس الامن والامم المتحدة ينبغي أن يركزا على بلوغ حل سياسي تفاوضي بغية إحلال سلام دائم في ما كان يشكل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

ولذا رحبنا بمبادرة الامين العام بإشراك الامم المتحدة مباشرة في عملية صنع السلام . لقد بدأ الامين العام العملية في لندن بوصفه الرئيس المشارك مع رئيس الوزراء ميجور . ولا تزال العملية مستمرة في جنيف بوساطة السيد فانس واللورد أوين .

ومن المهم أن نقدم جميع أشكال الدعم الممكنة للوسطاء لتعزيز فرص نجاحهم . ويشك وفدي شكا بالغا في أن مشروع القرار المعروض علينا سيسهم مساهمة إيجابية في نجاح عملية السلام الدقيقة الجارية حاليا . ولهذه الاسباب ، يأسف وفدي لانه لن يتمكن من تأييد مشروع القرار المعروض علينا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24570 .

أجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، إكوادور ، بلجيكا ، الرأس الاخضر ، فنزويلا ، فرنسا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : زمبابوي ، الصين ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نتيجة التصويت كما يلي : هناك ١٢ صوتا مؤيدا مقابل لا أحد وامتناع ثلاثة عن التصويت . وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد باعتباره القرار ٧٧٧ (١٩٩٢) .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يرحب وفدي باتخاذ القرار ٧٧٧ (١٩٩٢) ، الذي شاركنا في تقديمه مع أعضاء آخرين في المجلس بشأن مركز يوغوسلافيا في الامم المتحدة .

هذا النص يتمشى مع متطلبات الميثاق واحتياجات هذه الساعة . وهو يحترم حقا تقسيم الاختصاص الناشئ عن الميثاق بين مجلس الامن والجمعية العامة . وهو علاوة على ذلك يعتمد نهجا عمليا يتمشى مع الحالة السياسية متابعة لمؤتمر لندن . وهو في هذا الصدد يؤكد ويترجم إلى واقع ملموس رفض المجتمع الدولي لمواصلة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصورة تلقائية لعضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة في الامم المتحدة .

وفي ذات الوقت يحافظ القرار على المستقبل . وكما يوصي القرار الذي اتخذناه للتو ، ان عدم مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعمال الجمعية العامة لا يشكك حقا في مواصلة الحوار الضرورية في جنيف ، في إطار تنفيذ أحكام مؤتمر لندن ؛ ولا في الميدان ، في ضوء الحاجة إلى تعاون جميع الاطراف مع قوة الحماية التابعة للامم المتحدة ؛ وبالطبع هنا في نيويورك . إن الحفاظ على وجود الوفد اليوغوسلافي يمكن ، عند الضرورة ، أن يكون عنصرا مفيدا في المناقشات التي تؤدي إلى إيجاد حل سياسي ، وعلى وجه الخصوص عندما ينظر مجلسنا في هذه المسألة .

السيد واطسن (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجد أنفسنا في حالة لم يسبق لها مثيل . فلاول مرة تواجه الامم المتحدة تفكك إحدى الدول الاعضاء فيها دون موافقة الدول الخليفة على مركز المقعد الاصلي في الامم المتحدة . وعلاوة على ذلك إن أيا من الجمهوريات السابقة التي كانت تؤلف يوغوسلافيا السابقة لا تمثل جزءا مهيمنا من الدولة الاصلية بوضوح يمنحها الحق في أن تعامل بوصفها استمرارا لتلك الدولة . لهذه الاسباب ، ونظرا لعدم وجود اتفاق بين الجمهوريات السابقة حول هذه المسألة ، أوضحت حكومتي منذ البداية أنه لا يمكننا قبول مطالبة جمهورية صربيا والجبل الاسود بمقعد يوغوسلافيا السابقة في الامم المتحدة .

ونشعر بالامتنان لان الحل الحالي يؤيد هذا الرأي ويوصي بأن تتخذ الجمعية العامة إجراءات للتأكيد بأن عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية قد انتهت

وأنه بسبب أن صربيا والجبل الاسود ليست مواصلة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية يتعين عليها أن تقدم طلبا للعضوية إذا رغبت في المشاركة في الامم المتحدة .

وأود أن أعلق على حكم القرار بأن صربيا والجبل الاسود لن تشارك في أعمال الجمعية العامة . هذا الحكم ينبع حتما من تصميم المجلس والجمعية العامة على أن صربيا والجبل الاسود ليست مواصلة ليوغوسلافيا السابقة ويجب أن تقدم طلبا للعضوية في الامم المتحدة . ومن قبيل بيان ما هو واضح ، لا يمكن لبلد ليس عضوا في الامم المتحدة أن يشارك في أعمال الجمعية العامة .

إن دعوة القرار إلى استعراض مجلس الامن للمسألة مرة أخرى قبل نهاية دورة الخريف للجمعية العامة تشير ببساطة إلى استعداد المجلس للنظر في الطلب المتوقع من جانب صربيا والجبل الاسود . ويوضح القرار أن صربيا والجبل الاسود في رأي المجلس ، شأنها في ذلك شأن أي دولة جديدة أخرى ، يجب أن تتقدم بطلب لعضوية الامم المتحدة وينبغي أن تطبّق عليها المعايير التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة إذا رغبت في ذلك . وتقتضي هذه المعايير بأن يكون صاحب الطلب مستعدا للوفاء بالتزاماته وقادر على ذلك تجاه الامم المتحدة ، بما في ذلك التقيد بأحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن .

وأخيرا ، نرى أن الهيئات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ينبغي أن تسترشد بهذا الإجراء الذي اتخذه مجلس الامن والجمعية العامة في هذا الصدد .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : ما برح موقف الصين الثابت هو أن مواصلة عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في الامم المتحدة ينبغي أن تحسم على نحو صحيح عن طريق المشاورات والمفاوضات فيما بين جميع الاطراف في يوغوسلافيا السابقة . ونرى أن جمهوريات يوغوسلافيا السابقة ينبغي أن تكون كلها أعضاء في الامم المتحدة وأنه لا ينبغي استبعاد أي منها .

إن هذه المسائل ينبغي أن تعالج بحذر . في الآونة الاخيرة بذل المجتمع الدولي ، بما فيه الامم المتحدة ، جهودا إيجابية وحقق بعض التقدم في إيجاد تسوية منصفة ومعقولة للازمة في يوغوسلافيا السابقة . ويجب أن نسعى إلى الحفاظ على هذا الزخم . ونرى أن أي إجراء تتخذه الامم المتحدة بشأن عضوية يوغوسلافيا السابقة في الامم المتحدة من شأنه أن يسهم في تخفيف حدة التوتر في تلك المنطقة وأن يشجع إيجاد تسوية سياسية تتحقق من خلال المفاوضات الحقيقية بين مختلف الاطراف المعنية . وإن عزل أي من الاطراف المعنية لن يؤدي إلى تسوية المسألة . واستنادا إلى ذلك الموقف المبدئي ، امتنع الوفد الصيني عن التصويت على القرار الذي اتخذه مجلس الامن .

وأخيرا ، أودّ أن أشير إلى أن القرار الذي اتخذ توا لا يعني طرد يوغوسلافيا من الامم المتحدة . إن اللوحة التي تحمل اسم "يوغوسلافيا" ستبقى موجودة في قاعة الجمعية العامة وستواصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مشاركتها في هيئات الامم المتحدة باستثناء الجمعية العامة . وستواصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إصدار وثائقها في الامم المتحدة . وفهمنا هو أن هذا ليس إلاّ ترتيبا انتقاليا . ونأمل أن تحسم مسألة عضوية يوغوسلافيا بالطريقة المناسبة وأن تشغل في النهاية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مقعدها ضمن أسرة الامم المتحدة .

السيد بيفيرو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أيدت فنزويلا توصية المجلس ، على أساس الفهم بأن هذه التوصية أو أي مقرر آخر تتخذه الجمعية العامة فيما بعد لن يمثل حكما مسبقا بأي حال على الاعتراف الدبلوماسي بهذه الدول الناشئة عن تفكيك يوغوسلافيا السابقة ، بما في ذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، والعلاقات الدبلوماسية بينها وبين الدول الاعضاء .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن موقف النمسا فيما يتعلق بموضوع القرار ٧٧٧ (١٩٩٢) بيّناه بجلاء في عدد من المناسبات . اسمحوا لي فقط بأن أذكّر بأنه لا يوجد أساس قانوني للمواصلة التلقائية للوجود القانوني لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ، الميتة الآن ، من قبل اتحاد صربيا والجبل الاسود الجديد ، الذي لا يمكن أن يعتبر استمرارا لعضوية يوغوسلافيا في الامم المتحدة .

ولغرض الاعتراف الدولي ، في نهاية الامر ، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، فإن المعيار الوارد في المبادئ التوجيهية بشأن الاعتراف بالدول الجديدة ، الذي أقره مجلس المجموعات الاوروبية في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، يجب أن يطبق . وفي هذا المقام ، تسترعي النمسا الانتباه بشكل خاص إلى مقتضيات حماية حقوق الإنسان وحقوق المجموعات الإثنية .

لقد صوّتت النمسا ، تمشيا مع موقفها ، لصالح القرار ٧٧٧ (١٩٩٢) وتأمل أن تقوم الجمعية العامة بتنفيذ الإجراء الموصى به بسرعة .

السيد اردوي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ترحب هنغاريا أيضا باعتماد القرار ٧٧٧ (١٩٩٢) ، بل إننا صوّتنا تأييدا له .

إن موقف بلادي الذي أُعلن رسميا ، يتفق مع الموقف الوارد في القرار الذي اتخذناه توا ، وهو أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لم تعد قائمة ، وأنه لا يوجد استمرار تلقائي لعضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة في الامم المتحدة . وألاحظ أيضا أننا لم نكن وحدنا في صفوف المجتمع الدولي في اتخاذ هذا الموقف .

ونلاحظ أيضا توصية المجلس إلى الجمعية العامة بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) يجب أن تتقدم بطلب العضوية في الامم المتحدة . نعتقد أن هذا الطلب ينبغي أن يُدرس ويُبت فيه وفقا لنفس المعايير التي سادت لدى مناقشة انضمام جميع الدول الاخرى الخلف للاتحاد اليوغوسلافي السابق .

نرجو أن يستمد قادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - صربيا والجبل الاسود - الاستنتاجات الصحيحة من القرار الذي اتخذه المجلس توا ، سواء على الصعيد الدولي أو على صعيد التطورات داخل يوغوسلافيا السابقة ذاتها ، وأن يعملوا في إطار مؤتمر لندن بغية إيجاد حل عادل ودائم للأزمة الدموية وضمان سيادة القانون ، ونظام للديمقراطية ، وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية في صربيا والجبل الأسود ، وفي جميع أرجاء الاتحاد اليوغوسلافي السابق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي . بهذا يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الراهنة لنظره في هذا البند . وسيبقي المجلس الموضوع قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥